مصر الغد

د. م. نادر رياض

سفارة أمريكية بالقدس الشرقية .. لماذا ؟

الوعد الذى أطلقه الرئيس ترامب إبان حملته الانتخابية من الاتجاه لنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس يحمل انحيازا سافرا لسياسة الكيل بمكيالين

المطالبة بالممكن أجدى من المطالبة بالمستحيل، فى ظل الأحداث المتسارعة المصاحبة واللاحقة بتوابع زلزال تولى ترامب رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية والتغييرات الشاملة التى يزمع إجراؤها داخليا وخارجيا إصلاحا لما أفسدته حكومة أوباما وما سبقها من حكومات والتى من شأنها وضع الولايات المتحدة على منصة ذات معطيات جديدة للتعامل داخليا فى إصلاح اقتصادى هو الأكبر من نوعه من شأنه أن يسقط الكثير من المعوقات والأعباء عن كاهل الاقتصاد الأمريكى ويطلق من آليات الاستثمار ما يفتح من مجالات التوظيف أمام أفراد الشعب الأمريكى، أما ما أعلنه عن تغيير فى السياسة الأمريكية الخارجية فمن شأنه إنهاء لسياسة عبر عقود طويلة من عداوات ثبت زيف إدعاءاتها من عداوات تاريخية مع روسيا والصين الشعبية مسقطا ظلال وأشباح الحرب الباردة. جاعلا التوجه الأول فى خدمة الاقتصاد والتنمية المستدامة وبدء صفحة جديدة قوامها التعاون المشترك مع أعداء الأمس، ومؤكدا على أن الحرب ضد الإرهاب ستكون حرباً شاملة على كافة الأصعدة كأولوية أولى.

أما عن الوعد الذى أطلقه الرئيس ترامب إبان حملته الانتخابية من الاتجاه لنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس والذى أثار موجة من الاحتجاجات العربية والفلسطينية باعتبار أن ذلك معوق أكبر لعملية إرساء السلام الفلسطينى الإسرائيلى ومعطل لعملية إرساء الدولتين. كما أنه يحمل انحيازا سافراً لسياسة الكيل بمكيالين والتى تمارسها الولايات المتحدة منذ عقود رغم إنكارها المستمر لهذه السياسة المتحيزة.

ولعل التأمل خارج المربع يدعونا للتفكير فى المطالبة بالممكن بديلا عن المطالبة بالمتعذر أو المستحيل، وأعنى بذلك المطالبة بالممكن بأن يتوحد الصف الفلسطينى خلف مبادرة - من الممكن ان تقودها مصر - تتبنى الدعوة لمطلب يمثل الديمقراطية والعدل والمساواة بين الأطراف، ألا وهو إنشاء سفارة أمريكية بالقدس الشرقية تقام على التوازى شريطة القبول بإقامة سفارة أمريكية بالقدس الغربية.

لعل هذا المطلب فى حد ذاته يكون المحرك للمياه الراكدة والموجه لإيجابيات إقامة الدولتين وإطلاقا لآليات التنفيذ المنهجى على المستوى الدولى والمحلى، واعترافاً دولياً صريحا بالإقامة الفعلية للدولة الفلسطينية كدولة حرة مستقلة ذات سيادة على أراضيها.

هى دعوة بالتوحد خلف هذا المطلب، إذ أن موضوع نقل السفارة الأمريكية بالقدس قد أصبح على ما تشهد به الشواهد أمرا مجزوما به من حيث المبدأ، أو بمعنى آخر هو فى حكم الانتظار لمسألة اختيار التوقيت المناسب لا أكثر.

لذا فهو أمر خاضع للتسويف إلى حين، وبذا قد أصبح مسألة وقت قابل للتمديد ولكنه غير قابل للإلغاء على المدى القصير أو المتوسط فى أحسن الأحوال.

يبقى بعد ذلك - وهذا شأن فلسطينى محض دراسة - استكمال مقومات الدولة الفلسطينية المستقلة المرتقبة من حيث الموارد المالية والطبيعية ومنافذ الانفتاح على العالم عن طريق الطرق البرية والموانئ البحرية والمطارات المستقلة واللازمة لإدارة عجلة المنظومة الاقتصادية والتجارية داخلياً وخارجياً كمطلب عادل غير قابل للاختلاف حوله قابل للطرح بحيث يمكن الاستجابة إليه واستقطاب تأييد دولى له بدعم من الدول الديمقراطية مثل الاتحاد الأوروبى والدول العربية والكتلة الآسيوية وروسيا والصين وأيضا الولايات المتحدة الأمريكية بقيادتها الجديدة والتى سينسب لها الفضل فى حل هذه المشكلة التاريخية والمتعذرة الحل والتى تشكل علامة فشل على مستوى الأمم المتحدة وعلى مستوى الحكومات الأمريكية المتعاقبة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية حكم أوباما.

www.naderriad.com

• كاتب المقال : عضو المجلس القومى لضمان جودة الصناعة

جريدة الاخبار(صفحة 16) 2017/1/30